

موجز سياسات بعنوان " الاستثمار المؤثر "

ندرج أدناه مزايا الاستثمار المؤثر:

- يُعد الاستثمار المؤثر آلية مهمة لتمويل المشروعات التي تستهدف تحقيق عائد اجتماعي وبيئي بالإضافة إلى العائد المالي.
- أن توجيه نحو 10% من الأصول المالية الموظفة عالمياً نحو الاستثمار المؤثر، كفيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحسب تقديرات مؤسسة التمويل الدولية.
- تضمن المبادئ التشغيلية للاستثمار المؤثر تقنين السوق وجذب المزيد من الأصول لصناديق الاستثمار المؤثر.
- إن تغيير تفضيلات المستثمرين صغار السن والجيل الثاني من أصحاب الشركات العائلية الذين اظهروا التزاماً أكبر بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تنامي سوق الاستثمار المؤثر.
- يُعد غياب الفهم الموحد لطبيعة الاستثمار المؤثر وتعدد عملية قياس الأثر، من بين أهم التحديات التي تواجه السوق.
- أن الحكومات العربية مدعوة للاستفادة من الاستثمار المؤثر في تمويل مشروعات التنمية المستدامة.
- يُعد ضمان الأطر القانونية والتنظيمية المحفزة وتفعيل دور صناديق الثروة والتأمين والمعاشات، عوامل أساسية تحفز الاستثمار المؤثر.

الاستثمار المؤثر: مقدمة أساسية

تزايدت أهمية الاستثمار المؤثر كآلية مهمة لتعبئة الموارد المالية وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تستهدف تحقيق عائد اجتماعي بيئي بالإضافة إلى العائد المالي. يعتبر الاستثمار المؤثر واحداً من بين ثلاث أنواع يشتمل عليها الاستثمار المستدام الذي يعرف أيضاً بالاستثمار المسؤول اجتماعياً (وفيه يدمج المستثمر العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار).

يجمع الاستثمار المؤثر ما بين ثلاثة جوانب للأثر تتمثل في الأثر الاجتماعي والبيئي والمالي ويستلزم تحقيق ثلاثة شروط أساسية تتمثل في:

1- استهداف تحقيق الأثر: حيث يستهدف المستثمر تحقيق هدف اجتماعي أو بيئي، ويحدد النتائج التي سيتم متابعتها والفئات المستهدفة من هذه النتائج.

2- المساهمة في تحقيق الأثر: يتبع المستثمر نهجاً موثقاً يصف كيف يساهم الاستثمار في تحقيق الأثر المستهدف.

3- قياس الأثر: يتبنى المستثمر نظام لقياس الأثر يربط بين مساهمة الاستثمار والنتائج بما يمكن من تقييم متابعة التقدم المحرز بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يرتبط هذا النوع من الاستثمار بتمويل المشروعات التنموية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يساعد على استدامة التنمية وتحقيق فائدة للمجتمعات التي تنفذ بها هذه المشروعات. بناء عليه، تعول عدد من الدول على هذا النوع من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتنوع ما بين خفض الفقر، وتوفير فرص العمل، وضمان الاستهلاك والإنتاج المستدام، والارتقاء بالتعليم والصحة، ودعم البنية الأساسية، ومكافحة تغير المناخ.

يُنَفَّذ الاستثمار المؤثر من خلال عدد من أدوات الاستثمار بما يشمل الأصول الموظفة في صناديق الاستثمار المؤثر، وكذلك السندات الاجتماعية، والسندات الخضراء وإصدارات الأسهم الخاصة، والتمويل المختلط وكذلك نماذج الاستثمار على النتائج بما يشمل سندات الأثر الاجتماعي. كما يمكن أن يتم كذلك عبر القروض الميسرة وغيرها من نماذج التمويل الأخرى شريطة أن يتم الالتزام بإدارة الاستثمار بما يحقق العائد الاجتماعي والبيئي المستهدف وفق آلية لقياس وتتبع الأثر.

تتمثل بعض الأمثلة لأدوات الاستثمار المؤثر على سبيل المثال في السندات الخضراء التي تم إصدارها في المملكة المتحدة بقيمة 250 مليون جنيه إسترليني وتستحق في عام 2025 بهدف تحقيق بعض العائدات البيئية ممثلة في تنفيذ بعض مشروعات الطاقة المتجددة، ومعالجة المياه وخفض التلوث. إضافة إلى سندات الأثر التنموي التي تم إصدارها في بعض المقاطعات في الهند لتمويل تعليم الفتيات من خلال تمويل زيادة مستويات التحاق الفتيات بالتعليم، وتحسين مستويات جودته.

الاستثمار المؤثر: المكاسب الاقتصادية والاجتماعية

يحقق هذا النوع من الاستثمارات مكاسب اقتصادية كبيرة للحكومات، أهمها تمكين البلدان النامية من تجاوز جانب من فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. حيث تشير التقديرات الدولية إلى أن الدول النامية تواجه فجوة تمويلية تتراوح قيمتها ما بين 2.5 و3.0 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. في الوقت الذي تشير فيه تقديرات البنك الدولي إلى أن الحكومات الوطنية سوف توفر فقط ما يتراوح بين 50 % و80 % من التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إن التحدي الأكبر الذي يواجه حكومات البلدان النامية يتمثل في كيفية تحفيز غير تقليدية ومبتكرة لتمويل التنمية المستدامة.

كما أن هناك فرصة مربحة للقطاع الخاص لتمويل أهداف التنمية، حيث تشير تقديرات لجنة الاعمال والتنمية المستدامة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يخلق فرصاً للقطاع الخاص بقيمة 12 تريليون دولار في مجالات الأغذية والزراعة والمدن والطاقة والصحة، ويخلق 380 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

المبادئ التشغيلية لإدارة الاستثمار المؤثر

رغم التزايد الملحوظ في حجم الاستثمار المؤثر ونشاط الكثير من صناديق الاستثمار في هذه النوعية من المشروعات، إلا أن التحدي الذي كان يواجه المستثمرين الذين يرغبون في الدخول في هذا النوع من

الاستثمارات كان يتمثل في عدم وجود ضوابط دولية تضمن إدارة المشروعات بشكل يتوافق مع نهج الاستثمار المؤثر بما يخلق نوعاً من التعقيد والارتباك للمستثمرين، بما في ذلك الاختلافات بين هذا النوع من الاستثمارات وغيره من أشكال الاستثمار المستدام.

وعليه قامت مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية الأخرى، وصناديق الاستثمار الدولية بتطوير وإطلاق المبادئ التشغيلية لإدارة الاستثمار المؤثر في شهر كانون الثاني من عام 2019. تدعم هذه المبادئ تطوير صناعة الاستثمار المؤثر من خلال إنشاء نظام موحد لإدارة الاستثمارات من أجل التأثير.

تم تطوير المبادئ التشغيلية للاستثمار المؤثر من قبل مجموعة من المؤسسات الاستثمارية والمديرين والمتخصصين لإدارة الاستثمارات بقصد المساهمة في تحقيق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي قابل للقياس، جنباً إلى جنب مع العائدات المالية، حيث يمكن تطبيق هذه المبادئ من قبل صناديق الاستثمار ذات الاستراتيجيات المتعددة لتمييز هذا النوع من الاستثمارات عن باقي الأصول التي يتم إدارتها. أما في حالة الصناديق المتخصصة في مجال الاستثمار المؤثر فيلتزم مدراء المحافظ الاستثمارية بهذه المبادئ فيما يتعلق بكافة الأصول التي يتم إدارتها وتتوافق مع نهج الاستثمار المؤثر.

تعتبر المبادئ التشغيلية لإدارة الاستثمار المؤثر التسعة بمثابة لبنات البناء الرئيسة لنظام قوي لإدارة التأثير عبر مراحل الاستثمار المؤثر الخمس بما يشمل:

- 1- استراتيجية الاستثمار المؤثر.
- 2- التأسيس للمشروع وهيكلته.
- 3- إدارة المحفظة.
- 4- الأثر المتحقق عند التخرج من المشروع.
- 5- التحقق المستقل من الأثر.

تتمثل المبادئ التشغيلية لإدارة الاستثمار المؤثر في:

- 1- تحديد أهداف الاستثمار المؤثر بما يتوافق مع استراتيجية الاستثمار.
- 2- إدارة التأثير الاستراتيجية على مستوى المحفظة.
- 3- تحديد دور مدير المحفظة في تحقيق الأثر.
- 4- تقييم الأثر المتوقع على أساس نهج منظم.
- 5- تقييم ومعالجة ومراقبة وإدارة الآثار السلبية المحتملة لكل استثمار.
- 6- رصد التقدم المحرز في كل استثمار في تحقيق الأثر مقابل التوقعات والاستجابة بشكل مناسب.
- 7- الأخذ في الاعتبار مدى استدامة الأثر عند اتخاذ قرار بالتخارج من المشروعات.
- 8- مراجعة وتوثيق وتحسين القرارات والعمليات بناءً على تحقيق التأثير والدروس المستفادة.
- 9- الإفصاح العلني عن التوافق مع المبادئ من خلال آلية دورية للتحقق المستقل من الالتزام بالمبادئ.

التحديات التي تواجه الاستثمار المؤثر

نظراً لاختلاف طبيعة الاستثمار المؤثر عن الاستثمار التقليدي، تنشأ مجموعة من التحديات التي تواجه هذا النوع من الاستثمارات. من بين أهم هذه التحديات الانطباع الأولي السائد لدى المستثمرين بصعوبة تحقيق عائد مالي يوازي عائد الاستثمارات التقليدية. رغم ذلك فإن الممارسات العلمية تشير إلى خلاف ذلك حيث تمكنت العديد من هذه المشروعات من تحقيق عائد مالي جيد.

أكدت مؤسسة التمويل الدولية التي أشارت إلى تحقيق مشروعات الاستثمار المؤثر التي نفذتها المؤسسة في المتوسط لعائدات تتماشى مع مؤشرات السوق العامة ذات الصلة بالأسواق الناشئة، مما سمح لها بتحقيق نتائج مالية تضمن الاستدامة على مدى فترة طويلة من الزمن، تشير هذه النتائج إلى أنه من الممكن الاستثمار بقصد التأثير وتحقيق عوائد مالية معقولة.

ووفق عينة من مشروعات الاستثمار المؤثر التي تنفذها 266 مؤسسة استثمارية دولياً، جاءت نتائج العائد المالي المحقق في حدود المتوقع بالنسبة لنحو 82% من المشروعات، في حين فاق العائد المالي المستهدف في 16% منها، وجاءت أقل من المتوقع في 2% فقط. فيما نجح 77% في تحقيق العائد الاجتماعي المستهدف، وجاء الأداء بما يفوق التوقعات في 14% من هذه المشروعات، فيما انخفض في 9% فقط دون مستوى العائد الاجتماعي المستهدف.

ويعتبر الوضوح والمصداقية وقابلية المقارنة في قياس التأثير من أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار المؤثر. فرغم التقدم المحرز في العقد الماضي على صعيد قياس الأثر الخاص بهذه النوعية من المشروعات وتتبع التغيرات في النتائج الاجتماعية والبيئية المرتبطة بهذه الاستثمارات، إلا أنه لا يزال هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وعدم اتساق قياس الأثر بما يعيق الوصول إلى نهج موحد في هذا الصدد.

التجارب الدولية لدعم الاستثمار المؤثر

تلعب الحكومات دوراً مهماً لتحفيز الاستثمار المؤثر من خلال توفير البيئة الحاضنة لهذه الاستثمارات سواءً من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الداعم لهذا الاستثمارات، أو عبر حفز توجه الاستثمارات الخاصة لهذه النوعية من المشروعات. في هذا المجال، ظهر واضحاً توجه العديد من الحكومات والتكتلات الدولية إلى مزيد من دعم الاستثمار المؤثر مؤخراً.

تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وجود العديد من المبادرات العامة التي تستهدف دعم الاستثمار المؤثر بما يبلغ نحو 590 مبادرة عالمية تتنوع ما بين المبادرات المحلية ومبادرات للتعاون التنموي تنفذها الدول المانحة بما يفتح المجال أمام تفعيل دور العون الإنمائي الدولي كذلك في دعم الاستثمار المؤثر. تم تنفيذ أكثر من نصف المبادرات المحلية في أوروبا وحوالي ربعها في آسيا، حيث يلاحظ تركيز الجانب الأكبر من المبادرات الهادفة إلى دعم الاستثمار المؤثر في أوروبا بإجمالي 255 مبادرة، يليها الدول الآسيوية بنحو 105 مبادرة.

في فرنسا، تم إطلاق مبادرة "التأثير الفرنسي" التي تستهدف دعم مشروعات الاستثمار المؤثر ورواد الأعمال المهتمين بالمشروعات ذات العائد الاجتماعي لابتكار. تشتمل المبادرة على مسرع وطني للابتكار الاجتماعي يهدف إلى تعبئة 1 مليار يورو من التمويل العام والخاص في غضون خمس سنوات وتوجيهها إلى

الاعمال الناشئة وسريعة النمو. تم في إطار المبادرة اختيار 22 مؤسسة اجتماعية فيما يعرف بـ " رواد التأثير الفرنسي".

وفي أستراليا اتجه مكتب الاستثمار الاجتماعي إلى استثمار 20 مليون دولار استرالي على مدار أربع سنوات لتمويل استراتيجيات مبتكرة للقضاء على ظاهرة التشرد. في حين أصدرت وزارة العمل في المملكة المتحدة لوائح جديدة لصناديق المعاشات التقاعدية في عام 2018 لوضع سياسة لمراعاة الالتزام بالاعتبارات الحكومية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استثماراتها اعتباراً من شهر تشرين الأول 2019 بهدف تشجيع توجه مؤسسات الاستثمار المؤسسي طويل الأجل ومشروعات الاستثمار المؤثر.

الانعكاسات على صعيد السياسات

رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها عدد من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة العربية، إلا أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات اجتماعية وتنموية لعل من أهمها خفض الفقر، والبطالة، وتمكين المرأة وتحسين مستوى التعليم، والصحة. يتطلب تحقيق تحسين إيجابي في هذه المجالات توجيه المزيد من الاستثمارات إلى المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية والتنموية. كذلك تحتاج المنطقة إلى استثمارات دافعة للتنوع الاقتصادي ولمكافحة التغير المناخي.

تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية تحتاج إلى توفير 230 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وهو مبلغ ضخم يتطلب حشد الطاقات التمويلية للقطاعين العام والخاص لتحقيق تقدم ملموس في هذا الإطار. في المقابل وكما تمت الإشارة يتضح تواضع نصيب المنطقة العربية من الاستثمار المؤثر العالمي إلى ما لا يزيد عن 1%. كما تتركز هذه الاستثمارات وبحسب المعلومات المتوافرة في عدد محدود من دول المنطقة.

بناء على ما سبق، هناك فرصة كبيرة للاستفادة من الاستثمار المؤثر في تنفيذ العديد من المشروعات ذات العائد الاجتماعي المرتبطة بالأساس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب العديد من التدخلات على صعيد السياسة العامة لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات.

أهم التوصيات على صعيد صنع السياسات لحفز الاستثمار المؤثر في الدول العربية:

- 1- دعم الحكومات العربية للاستثمار المؤثر.
- 2- ضمان بيئة مواتية لعمل الاستثمار المؤثر.
- 3- تفعيل دور الصناديق السيادية في الاستثمار المؤثر.
- 4- تشجيع إصدار سندات الأثر الاجتماعي.
- 5- الاستفادة من الاستثمار المؤسسي طويل الأجل.
- 6- زيادة مستويات التوعية بدور الاستثمار المؤثر.

المصدر/ سلسلة بحثية – العدد الثامن/ صندوق النقد العربي.